COPYRIGHT© INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

تجزئة الاجتهاد وتفعيلها في الجامعات الحديثة:

دراسة تحليلية تقويمية

إعداد

عمر كلش

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله

كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

يونيو ٢٠١٦م

ملخص البحث

يسلط هذا البحث الضوء على قضية أصولية مهمة وهي تجزئة الاجتهاد وتفعيلها في الجامعات الحديثة لاختصاصي الفقه وأصوله. إن الأمة الإسلامية تحتاج يوميا إلى المجتهدين القادرين على استنباط الأحكام للقضايا الحديثة المعاصرة التي تواجه المسلمين يوميا أفرادا وجماعات، وفي ظل ندرة توفر المجتهد المطلق المؤهل للاجتهاد في جميع المجالات الفقهية، طرح علماء الأصول مسألة تجزؤ الاجتهاد التي يمكن للشخص من خلالها أن يكون مجتهدا في باب فقهي معين دون غيره. إن الوصول إلى مرتبة الاجتهاد الجزئي في اختصاص معين يحتاج إلى اتباع الشروط التي ذكرها علماء أصول الفقه، وعند البحث عن هذه الشروط في المناهج الجامعية لاختصاصي الفقه وأصوله نجد أن عددا من هذه الشروط غير متوفر في هذه المناهج، وبالنتيجة فإن هذه المناهج لا تخرج مجتهدين جزئيين بالضوابط والشروط الأصولية الكاملة، خاصة أن هذا الأمر ليس ضمن أهداف هذه المناهج. ولحل هذه المشكلة وتحسين إنتاجية الجامعات الحديثة تحدث الباحث عن تجزئة الاجتهاد من الناحية النظرية واقترح تفعيل تجزئة الاجتهاد في أقسام الشريعة في الجامعات الحديثة بغية التوصل إلى تخريج مجتهدين جزئيين، وحرص على أن يكون هذا المقترح جامعا بين الأصالة والحداثة، فقام بعرض للحال التي كانت قائمة في الأزمنة الماضية لتعليم وتعلم علوم الفقه للاستفادة من تجارب السابقين، ثم أتبع ذلك بدراسة ميدانية لقسم الفقه وأصول الفقه في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، وحلل المناهج الدراسية فيه، لتحديد المشاكل الموجودة وتقديم الحلول المناسبة للتوصل إلى تخريج المجتهدين الجزئيين. وقد استعمل الباحث المنهج الاستقرائي، والتحليلي، والنقدي، بالإضافة إلى مقابلات شخصية مع متخصصين في هذا المجال. وقد توصل الباحث إلى أن القول الراجح هو جواز تجزئة الاجتهاد، وأن أدلة هذا القول قوية بما فيه الكفاية، وأن تفعيل هذه الفكرة في المناهج الجامعية الحديثة تعوقه مشاكل عديدة منها عدم وجود تفعيل تجزئة الاجتهاد ضمن الأهداف التعليمية، وعدم تركيب المناهج والمواد على أساس تخريج مجتهد جزئي وغير ذلك. وقد عرض الباحث خطة مبدئية متكاملة جامعة بين الأصالة والحداثة لحل تلك المشاكل، يمكن اعتمادها من قبل لجان وضع المناهج لتفعيل تجزئة الاجتهاد، كما بين النتائج المرجوة من تفعيل تجزئة الاجتهاد على مختلف الصعد.

ABSTRACT

This research sheds light on an important issue in *Uṣūl al-Fiqh*, which is "Partial *Ijtihād*" and its activation in the modern universities for *Fiqh* and *Uṣūl al-Fiqh* specializations. Muslim *ummah* is daily in a need for *Mujtahidun* who are able to derive rulings of modern contemporary issues faced by Muslims everyday individually and collectively. Due to the rare existence of the absolute *Mujtahid* (*Mujtahid mutlaq*), who is capable of conducting *Ijtihād* on all fields of *Fiqh*, scholars of *Uṣūl al-Fiqh* proposed "Partial *Ijtihād*", through which a person can be *Mujtahid* on a specific area of *Fiqh*. In order to attain the level of "Partial *Ijtihād*" in a particular specialization, one needs to follow the conditions mentioned by the scholars of *Uṣūl al-Fiqh*. In searching for these conditions in universities curricula of *Fiqh* and *Uṣūl al-Fiqh* specializations, it is evident that a number of these conditions are unavailable. Thus, these universities are unable to produce graduates who can attain the level of "Partial *Ijtihād*" with its full *uṣūli* conditions, because this matter is not mentioned in the objectives of their curricula. To solve this problem and improve modern universities' productivity; the researcher discusses the "Partial *Ijtihād*" from its theoretical point of view and suggests to activate the "Partial *Ijtihād*" in the departments of *Fiqh* and *Uṣūl al-Fiqh*, to ensure the universities are able to produce graduates who can attain the level of "Partial *Ijtihād*". The researcher aims to propose a suggestion to combine between original traditional and modern approaches. Therefore, the researcher has analysed and took advantage of the teaching and learning methods of *Fiqh* sciences of the oldern days. Next, the researcher conducted a field study of the existing situation of the curriculum in the Department of *Fiqh* and *Uṣūl al-Fiqh* of IIUM to identify current problems and then provide appropriate solutions to reach the level of "Partial *Ijtihād*". The researcher applied the inductive, analytical, and critical methods and personal interviews with specialists in this field. The researcher identified that strong evidences showed that "Partial *Ijtihād*" is permitted, and that the activation of this idea in modern university curricula has several problems such as lack of having the activation of "Partial *Ijtihād*" within the educational objectives, and not preparing the curricula and courses on the basis of producing graduates who reach the level of "Partial *Ijtihād*". The researcher has proposed an integrated plan between tradition and modernity to resolve these problems. This plan can be adopted by the committees that set the curricula to activate the "Partial *Ijtihād*". The researcher also discussed the expected results of activating the "Partial *Ijtihād*" at various levels.

APPROVAL PAGE

The dissertation of Omar Kalash has been approved by the following:

_____
Muhammad Amanullah
Supervisor

_____
Bouhedda Ghalia
Internal Examiner

_____
Mesfer Ali Al-Qahtawi
External Examiner

_____
Mesfer Ali Al-Qahtawi
External Examiner

_____
Mustafa Omar Mohammed
Chairman

DECLARATION

I herby declare that this dissertation is the result of my own investigation, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other dgree at IIUM or other institutions.

Omar Kalash

Signature:…….. Date:…….

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بالتزام الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

ملتزم الطبع ٢٠١٦م: هو عمر كلش.

تجزئة الاجتهاد وتفعيلها في الجامعات الحديثة: دراسة تحليلية تقويمية

يمكن إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة موافقة للشرع (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل ولو من دون إذن مكتوب من الباحث وفي الحالات الآتية:

١. يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتاباتهم مع الاعتراف بفضل كاتب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
٢. يمكن للجامعة الإسلامية العالمية- ماليزيا ومكتبتها استنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، أو لأغراض البيع العام.
٣. يمكن لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية- ماليزيا استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
٤. سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية- ماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.
٥. سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور من خلال عنوانه البريدي أو الإكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية- ماليزيا بتزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: عمر كلش.

التوقيع:..... التاريخ:.....

أهدي هذا البحث إلى أمي الحنونة، وزوجتي المخلصة، وعائلتي التي كانت دائما داعمة لمسيرتي العلمية.

وإلى أساتذتي ومشايخي الذين أحاطوني بكل رعاية واهتمام.

وإلى كل أستاذ وطالب علم مخلص.

شكر وتقدير

أشكر الله تعالى الواحد الأحد، الذي منّ علي بنعم كثيرة لا تحصى، وأحمده أن أعانني على إتمام هذا العمل، وجعلني واحدا من خدام هذا الدين الحنيف، الذي يعلو ولا يعلى عليه.

وأشكره عز وجل على أن قيض لي أساتذة كراما لمساعدتي في إعداد هذا البحث، وفي مقدمتهم **الأستاذ الدكتور / محمد أمان الله**، الذي كان أبًا حنونا ومشرفًا صبورًا، فهو صاحب الأيادي البيضاء الذي وجه لي النصح والإرشاد، وكان يدفعني للمضي قدما في إنجاز هذا البحث، كما أشكر كل من ساعدني في تحسين هذا البحث من ممتحنين وعاملين في قسم الفقه وأصول الفقه خصوصا، وفي الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا عموما.

كما أشكر أمي الحنونة وعائلتي الغالية على كل الدعم المادي والمعنوي الذي قدموه إلي لأتابع مسيرتي العلمية الطويلة، والذين صبروا على سفري وغربتي بغية تحصيلي للشهادات العلمية العليا.

محتويات البحث

ملخص البحث.....ب

ملخص البحث باللغة الإنجليزية.....ج

صفحة القبول.....د

صفحة إقرار.....هـ

إهداء.....و

شكر وتقدير.....ز

محتويات البحث.....ح

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام ١

المقدمة.....٢

مشكلة البحث.....٤

أسئلة البحث.....٥

أهداف البحث.....٥

حدود البحث.....٦

أهمية البحث.....٧

منهج البحث.....٨

الدراسات السابقة.....٩

هيكل البحث.....٢٤

الفصل الثاني : تجزئة الاجتهاد من الناحية النظرية.....٢٦

المبحث الأول: التعريف بـ "تجزئة الاجتهاد".....٢٧

المطلب الأول: بيان معنى "تجزئة الاجتهاد" لغة واصطلاحا.....٢٧

المطلب الثاني: بيان شروط وأوجه تجزؤ الاجتهاد.....٤٤

المطلب الثالث: مراتب الاجتهاد وموقع الاجتهاد الجزئي منها.....٦٤

المبحث الثاني: اختلاف الأصوليين في مسألة تجزئة الاجتهاد.....٧١

المطلب الأول: تجزئة الاجتهاد بين الرأي والرأي الآخر.....٧٢

المطلب الثاني: أدلة المجيزين وأدلة المانعين.....٧٨

المطلب الثالث: الترجيح بين الأقوال.....٨٧

المبحث الثالث: إمكانية العمل بقول المجيزين وبعض آثاره على الواقع المعاصر.....٨٩

المطلب الأول: بيان إمكانية العمل بقول المجيزين.....٨٩

المطلب الثاني: أثر هذا القول على الواقع الاجتهادي المعاصر من عدة جوانب.....٩٢

المطلب الثالث: تقييم شروط مستحدثة من قبل بعض الباحثين في الاجتهاد.....٩٧

الفصل الثالث: تعليم علوم الفقه قديما وحديثا.....١٠٤

المبحث الأول: فضل علوم الفقه ووظائف معلميها ومتعلميها ومؤسساتها التعليمية.....١٠٥

المطلب الأول: فضل التفقه في الإسلام.....١٠٦

المطلب الثاني: وظائف معلمي علوم الفقه.....١١٢

المطلب الثالث: وظائف متعلمي علوم الفقه.....١٣٤

المطلب الرابع: وظائف مؤسسات تعليم علوم الفقه.....١٤٧

المبحث الثاني: تعليم علوم الفقه في التاريخ الإسلامي قديما.....١٥٩

المطلب الأول: تعليم علوم الفقه في عصر الرسول والصحابة.....١٥٩

المطلب الثاني: تعليم علوم الفقه في عصر الأمويين.....١٦٦

المطلب الثالث: تعليم علوم الفقه في عصر العباسيين.....١٦٨

المطلب الرابع: تعليم علوم الفقه والأصول في جامعة الأزهر قديما.....١٨٦

المبحث الثالث: تعليم علوم الفقه في الواقع المعاصر: قسم الفقه وأصول الفقه في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا نموذجا.....١٩٤

المطلب الأول: التعريف بالجامعة وقسم الفقه وأصول الفقه.....١٩٥

المطلب الثاني: أهداف وتخطيط ومفردات المواد في القسم.....١٩٨

المطلب الثالث: نظام التدريس المتبع في القسم.....٢٣٧

الفصل الرابع: مقترح تفعيل الاجتهاد الجزئي في الجامعات الحديثة لاختصاصي الفقه وأصوله.....٢٣٩

المبحث الأول: المشاكل التي تحول دون وصول طالب الفقه والأصول درجة الاجتهاد ٢٤٢

المطلب الأول: مشاكل أهداف التعليم المعاصر.....٢٤٣

المطلب الثاني: مشاكل أساليب التعليم المعاصر.....٢٤٦

المطلب الثالث: مشاكل المناهج الدراسية ومفردات المواد.....٢٥٢

المطلب الرابع: مشاكل الحياة الاجتماعية والمادية.....٢٦٩

المطلب الخامس: مشكلة نوعية المعلمين والطلاب والمؤسسات التعليمية...٢٧١

المبحث الثاني: متطلبات وضع ضوابط تجزئة الاجتهاد في إطار تربوي جامعي.....٢٧٤

المطلب الأول: جعل تجزئة الاجتهاد ضمن أهداف التعليم المعاصر.....٢٧٥

المطلب الثاني: الجمع المناسب بين نظم التعليم القديمة والحديثة ٢٧٩

المطلب الثالث: إنشاء لجان متخصصة لوضع مناهج دراسية تستوفي شروط تجزئة الاجتهاد.....٢٨١

المطلب الرابع: الاعتناء الحكومي والمدني بطلاب علوم الفقه ومؤسساته....٢٨٥

المطلب الخامس: تفعيل وسائل جذب المعلمين والطلاب الأذكياء والمتفوقين.....٢٨٨

المبحث الثالث: النتائج المرجوة من مقترح تفعيل تجزئة الاجتهاد.....٢٩٠

المطلب الأول: على صعيد الفرد.....٢٩١

المطلب الثاني: على صعيد المؤسسات التعليمية.....٢٩٢

المطلب الثالث: على صعيد الأمة الإسلامية.....٢٩٤

الخاتمة ٢٩٦

النتائج.....٢٩٧

التوصيات.....٣٠٠

ملحق أسئلة المقابلات الشخصية.....٣٠٣

المصادر والمراجع.....٣٠٦

الفصل الأول

خطة البحث وهيكله العام

ويشتمل على:

المقدمة

مشكلة البحث

أسئلة البحث

أهداف البحث

حدود البحث

أهمية البحث

منهج البحث

الدراسات السابقة

هيكل البحث

الفصل الأول

خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

الحمد لله الذي أنار بالعلم قلوب أهل التقى، فارتقَوا به إلى أعلى الذُّرى، وصلى الله وسلم على أشرف من وطئ الثرى، سيدنا محمد بدر الدجى، وعلى أزواجه وآل بيته وصحابته بحور الندى وشموس الهدى، صلاةً وسلامًا دائمين إلى يوم حشر الورى، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الملك الحق المبين، القائل في محكم كتابه: ﴿**قُلْ هَلْ يَسْتَوِيْ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِيْنَ لَاْ يَعْلَمُوْنَ**﴾ [سورة الزمر: ٩] صدق الله العظيم.

أما بعد فإن من أهم العلوم التي يحتاجها المجتمع الإسلامي على الدوام علمي الفقه وأصوله، فالفقه يحتاج إليه المسلمون للحفاظ على إقامة العبادات بالطريقة الصحيحة، وإجراء المعاملات بالطريقة السلمية، وبناء العلاقات على أسس شرعية، فيكون في ذلك رضا الله سبحانه وتعالى وصلاح الدين والدنيا. وأما أصول الفقه فهو العلم الذي من خلاله يُعرف كيف يُتوصل إلى هذه الأحكام الشرعية، ولا يمكن للشخص أن يكون مجتهدا من دون هذا العلم.

واليوم في ظل ما تشهده البشرية من الحداثة والتكنولوجيا وما يسمى بـ"العولمة"، بات المسلمون في كل يوم يواجهون قضايا جديدة كثيرة لم ينص عليها السابقون في كتبهم ولا تكلموا فيها، ولا مجال لمعرفة الحكم فيها إلا عن طريق الاجتهاد الذي هو رتبة عالية من مراتب العلم.

مع هذه الحاجة للاجتهاد لا نجد من هو مثل أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، الذين كانوا في رتبة الاجتهاد المطلق، بل إن ما نجده غالبا هو خريجو الجامعات الحديثة من حاملي شهادات الماجستير والدكتوراه المتخصصون في الفقه أو الأصول، وهم غالبا ليسوا من أهل الاجتهاد، فضلا عن أن عددا من الطلاب المتخرجين ليسوا بالمستوى الكافي لحمل شهادة الاختصاص الذي هم درسوه، ويرجع ذلك إلى أن المناهج التعليمية التي سلكوها

خلال رحلتهم الدراسية لم يراع فيها أن يكون هذا الطالب من أهل الاجتهاد، نظرا للجهد الكبير الذي يحتاج الطالب إلى بذله للوصول إلى تلك الدرجة، وقد قصرت الهمم اليوم وبات أكثر طلاب العلم يعتمدون على الفهم فقط من غير حفظ لكثير من العلم الذي يأخذونه.

في ظل هذا الواقع يمكن للمجتمع الإسلامي الاستفادة من القول بجواز تجزئة الاجتهاد الذي ذكره علماء أصول الفقه في كتبهم، وبينوا المعايير والضوابط التي ينبغي التقيد بها عند اللجوء لهذا القول، فإن كان هناك من هو أمين وحريص على تطبيق هذه المعايير الأصولية والفقهية يصير بالإمكان إنتاج نماذج فعالة من المجتهدين الجزئيين المتخصصين، ويكون عندنا حينئذ في كل باب من أبواب الفقه عدد من المراجع الفقهية الاجتهادية التي يمكن الاعتماد على الفتاوى الصادرة عنها.

إن الوصول إلى هذه الفكرة المنشودة يحتاج إلى بذل جهد ووقت وتخطيط سليم، وإلى دعم مادي ومعنوي لطلبة الفقه الإسلامي من قبل القائمين على رعاية شؤون المسلمين، كما أن هذا الأمر يحتاج إلى تنظيم البرامج وتحديد المواد العلمية بدقة، ولا بد من أن تكون هذه البرامج التعليمية موضوعة على أسس علمية توصل الطالب إلى درجة الاجتهاد ولو كان جزئيا، وهذا الأمر بالذات تفتقده الأنظمة التعليمية القائمة اليوم في الجامعات والمؤسسات التعليمية الدينية.

إن تحقيق ما يعرف بـ"الاجتهاد الجزئي" وجعله هدفا للأنظمة التعليمية في الكليات الشرعية لا بد من الانطلاق فيه من أساس أصولي متين، وهذا ما يرنو الباحث إلى دراسته، حيث إنه يربط في بحثه بين الناحية الأصولية والناحية التربوية الأكاديمية، آملا في الوصول إلى خطة لمنهج تعليمي معاصر يجمع بين الأصالة والحداثة، بحيث لا يكون متناقضا مع ما نص عليه العلماء السابقون، مع كونه مناسبا ومتماشيا مع المناهج التربوية للجامعات الحديثة.

سيحاول الباحث من خلال ما يكتبه رسم أطر علمية أكاديمية جديدة تهدف إلى إيصال الطلاب مرتبة الاجتهاد الجزئي في تخصصاتهم، وسيكون ذلك من خلال وضع خطة مبْنِيّة على المصادر الأصولية لتجزئة الاجتهاد، مع البحث والتحليل للحال المعاصر لتعليم الفقه والأصول القائم في المؤسسات التعليمية المعاصرة، ثم تعيين مواضع الخلل وكيفية

معالجتها، وذلك بهدف أن يخرج بأطر جديدة يمكن من خلالها تحسين المناهج الدراسية في كليات الشريعة للوصول إلى درجة الاجتهاد الجزئي في التخصصات المطروحة.

مشكلة البحث

إن أكثر الأنظمة الجامعية الحديثة القائمة اليوم، والتي تقدم تخصصي الفقه وأصوله لا تعنى بالطالب لإيصاله إلى درجة الاجتهاد بحسب القواعد والشروط المقررة في علم أصول الفقه للوصول إلى هذه الرتبة العالية من مراتب العلم، بل حتى إن معايير الجودة التعليمة في وزارات التربية والتعليم ليس ملحوظا فيها هذا الأمر. هذا بالإضافة إلى ضعف الهمم اليوم عن بلوغ تلك المرتبة والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها مما يواجهه الطلاب في هذا العصر. إن أكثر الجامعات تضع في أهدافها تزويد المجتمع بنشء صالح ملتزم بالتعاليم والأخلاق الإسلامية، مع مقدار من العلم ليكونوا موظفين في بعض المجالات التي يحتاجها المجتمع، كالتدريس والخطابة والقضاء ونحو ذلك، من غير أن يكون بلوغ رتبة الاجتهاد –ولو كان جزئيا– في التخصص الذي اختاره الطالب هدفا من أهداف المنهج الدراسي في هذه الجامعات.

سيحاول الباحث من خلال ما يكتبه رسم أطر علمية أكاديمية جديدة تهدف إلى إيصال الطلاب مرتبة الاجتهاد الجزئي في تخصصاتهم، وسيكون ذلك من خلال وضع خطة مبْنِيّة على المصادر الأصولية لتجزئة الاجتهاد، مع الاستفادة من دراسة أنظمة وطرق ومناهج تدريس الفقه والأصول قديما وحديثا، مع التركيز في دراسة الواقع المعاصر على واقع تعليم الفقه والأصول في إحدى أكبر وأشهر الجامعات الماليزية المعروفة باسم "الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا"، ومن خلال هذه الدراسة سيعين الباحث مواضع الخلل وكيفية معالجتها. وسيستعين الباحث بمقابلات ميدانية سيجريها مع عدة شخصيات عاملة في هذا المجال،

وذلك بهدف أن يخرج بخطة جديدة يمكن للجان وضع المناهج الاستفادة منها لتحسين المناهج الدراسية في كليات الشريعة للوصول إلى درجة الاجتهاد الجزئي في التخصصات المطروحة.

أسئلة البحث:

١. ما تجزئة الاجتهاد وشروطها ومراتبها؟
٢. ما مدى حجية القول بجواز التجزئة؟ وما أهميته في الواقع المعاصر؟
٣. ما الفرق بين تعليم علوم الفقه وأصوله قديما وحديثا؟ وكيف يمكن الجمع بينهما؟
٤. ما الواقع المعاصر لتعليم وتعلم علوم الفقه وأصوله؟
٥. ما تقييم المنهج المتبع في قسم الفقه وأصول الفقه في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا؟
٦. كيف يمكن وضع برنامج تعليمي لأقسام الشريعة يجمع بين النظام التربوي والتقعيد الأصولي لبلوغ رتبة الاجتهاد الجزئي؟
٧. ما أهمية وفعالية الطالب الذي يتخرج على طريقة النظام الجديد المنشود؟

أهداف البحث:

إنّ أهم أهداف هذا البحث هو وضع خطة عامة لبرنامج تربوي جديد في كليات الشريعة في الجامعات الحديثة بغية تحسين الإنتاجية التعليمية، خاصة في اختصاصي الفقه وأصوله، وهذا البرنامج مبني في أساسه على قضية مهمة من قضايا علم أصول الفقه التي هي القول بجواز تجزئة الاجتهاد، بهدف أن يكون المتخرج من الجامعات الحديثة مجتهدا جزئيا في اختصاصه الذي يتخرج فيه، وبالإمكان تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

١. بيان معنى تجزئة الاجتهاد وشروطها ومراتبها.
٢. بيان مدى حجية القول بجواز التجزئة، وأهمية هذا القول في الواقع المعاصر.

٣. بيان الفروقات بين تعليم علوم الفقه وأصوله قديما وحديثا، وتقديم خطة يمكن من خلالها بناء مناهج علمية تجمع بين الأصالة والحداثة تؤهل الطالب للاجتهاد الجزئي.

٤. إعطاء فكرة إجمالية عن الواقع المعاصر لتعليم علوم الفقه وأصوله، وتسليط الضوء على مواضع الخلل التي تمنع الطالب من بلوغ درجة الاجتهاد.

٥. تقييم المنهج المتبع في قسم الفقه وأصول الفقه في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

٦. تقديم خطة يمكن من خلالها وضع برنامج تعليمي يجمع بين النظام التربوي والتقعيد الأصولي لبلوغ رتبة الاجتهاد الجزئي، وذلك بعد دراسة الواقع القائم في قسم الفقه وأصول الفقه في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

٧. تحسين إنتاجية الجامعات الحديثة، وبيان أهمية وفعالية الطالب الذي يتخرج على طريقة هذا النظام الجديد المنشود.

حدود البحث

تستمد هذه الدراسة إطارها العام من جانبي تجزئة الاجتهاد وتفعيلها في الجامعات الحديثة في اختصاصي الفقه وأصوله. أما القسم الأول من عنوان هذه الدراسة فيشكل الإطار الخاص للدراسة من حيث كونه مختصا بمبحث معين من مباحث أصول الفقه، يندرج تحت باب الاجتهاد، دون غيره من موضوعات علم الأصول.

ويمتد الجانب النظري لتجزئة الاجتهاد إلى مجالات يستحسن ذكرها هنا بوصفها حدودًا نظرية وتتضمن هذه المجالات الحديث عن المنطلق المعرفي لمدلول تجزئة الاجتهاد ومنزلتها، وتتناول الأطر العامة لتجزئة الاجتهاد وشروطها ومراتبها، كما تتناول اختلاف العلماء في قبول التجزئة، وما يترجح من الأقوال فيها وأهمية الأخذ به في هذا العصر. ويحتوي الجانب التطبيقي على مجال تفعيل تجزئة الاجتهاد في الجامعات الحديثة في اختصاصي الفقه وأصوله، وكيف يمكن تنزيل القواعد الأصولية لمسألة التجزئة على هذه المناهج بحيث يمكننا إنتاج مجتهدين جزئيين متمكنين من كل باب من أبواب الفقه، وسيقوم الباحث بتحديد

مشاكل التعليم المعاصر من حيث الأهداف، والمناهج الدراسية ومفردات المواد، والمشاكل الاجتماعية والسياسية والمادية، ومشاكل الجودة والنوعية، ومن ثَمّ سيقوم بطرح الحلول المناسبة لهذه المشاكل.

وبما أن البحر لا يجمع في كوب، فإن الباحث لا يستطيع بمفرده أن يقوم بدراسة شاملة لأحوال الأقسام الشرعية وتفاصيل المواد فيها، لأن هذا العمل يحتاج إلى لجان متخصصة. ولهذا سيكون التركيز على دراسة الوضع القائم في قسم الفقه وأصول الفقه في إحدى أكبر الجامعات الماليزية المعروفة باسم "الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا".

إن ما سينتهي إليه الباحث يكون عبارة عن خطة واضحة يمكن للقائمين على الجامعات الحديثة من إداريين ومشرفين ولجان وضع المناهج أن يستفيدوا منها في تحسين أوضاع الدراسة والمناهج العلمية لاختصاصي الفقه والأصول. إن الباحث سيستعين لتحقيق ما ذكر بمقابلات شخصية مع بعض العاملين في هذا المجال، وسيأخذ ما يحتاج إليه من أمثلة واقيعة قائمة في الجامعات بما يتناسب مع هذا البحث حتى تكون دليلا على مواضع الخلل التي يشير إليها.

أهمية البحث

يمكن تلخيص أهمية هذا الموضوع في النقاط التالية:

١- إن أهمية هذا الموضوع تنبثق من أهمية الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، فإنه لا يخفى على ذي لب أهمية ودور الاجتهاد في حياة المسلمين، فهو الباب الذي يلجأ إليه عند مواجهة قضايا جديدة لم ينص عليها القرآن ولا الحديث ولا تكلم فيها السابقون، فإذا لم يكن هناك مجتهد مطلق – بحسب علمنا– احتجنا للعثور على حلول يمكن من خلالها التوصل إلى أحكام القضايا الجديدة التي تطرأ في المجتمع الإسلامي، وذلك من خلال اللجوء إلى تجزئة الاجتهاد.

٢- أهمية تحسين إنتاجية الجامعات الحديثة، حيث إن هذه الجامعات ومتخرجيها هم محط أنظار كثير من الناس في هذا العصر، ولهذا كان من الأهمية بمكان أن نسعى

إلى إيصال هؤلاء المتخرجين إلى رتبة من مراتب الاجتهاد وهي الاجتهاد الجزئي، ليكونوا قادرين على الإجابة على ما يواجههم من أسئلة في الاختصاص الذي هم اختاروه.

٣- أهمية أن نظهر لكل حاقد على ديننا الحنيف أن بإمكان المجتمع الإسلامي أن يكون مجتمعا متحضرا منفتحا على التكنولوجيا والتقدم، وذلك من خلال الاجتهاد الذي به يمكن الحكم على القضايا الجديدة بأنها نافعة موافقة للشرع فنقبلها، أو رديئة مخالفة للشرع فنطرحها.

منهج البحث

يستعين الباحث بالمناهج التالية:

(١) المنهج الاستقرائي: وذلك بتصفح التراث الأصولي وأحوال الجامعات من حيث طرق التدريس والإدارة والمناهج بحثا عن المعلومات ذات صلة بالموضوع فيما يتوفر له من الكتب والمراجع.

(٢) المنهج التحليلي: يعمد الباحث إلى مدارسة تلك المعلومات المستخرجة من مصادرها بهدف الوقوف على عناصرها ودواخلها بغية تنزيلها في مواقعها باستخدام المنهج التحليلي.

(٣) المنهج النقدي: وذلك لمراجعة تلك المعلومات المستخرجة من مواردها، بغرض التأكد من صحة العناصر وسلامة الدواخل لاندراجها في مدارها.

(٤) المقابلات الشخصية: سيقوم الباحث بإجراء مقابلات شخصية مع عدة أشخاص من العاملين في هذا المجال من عدة جامعات، وذلك بغية تزويد البحث بصورة عن الواقع المعاصر، وقد تستخدم نتائج هذه المقابلات حسب ارتباطها بموضوعات فرعية لهذا البحث دون تحديد فصل أو مبحث مستقل لها.

الدراسات السابقة

إن الاجتهاد وشروطه ومراتبه وأهميته قد كتب فيها قديما وحديثا، بل إن المكتبات قد حوت الكثير من المؤلفات الأصولية في هذا المجال، كما أن المناهج التربوية وإصلاح التعليم الديني قد كتب فيها كثير من الباحثين المعاصرين بطرق مختلفة ودعوات متعددة، كل بحسب ما يفكر ويرى، إلا أن أحدا -بحسب علمي- لم يكتب بحثا مستقلا عن تجزئة الاجتهاد، محاولا تطبيق هذه الفكرة على الواقع المعاصر القائم في الجامعات الحديثة بغية الوصول إلى مناهج جامعية تجمع بين الأصالة والحداثة، يمكن من خلالها إنتاج مجتهدين جزئيين في أبواب الفقه المتعددة، إلا أن هناك أبحاثا وكتابات ذات صلة بهذا الموضوع، أذكر بعضها هنا على سبيل المثال لا الحصر، بدءًا بالدراسات التي تتعلق بموضوع تجزئة الاجتهاد وبعدها ما يتعلق بالمناهج الجامعية.

أولا : الدراسات المتعلقة بتجزئة الاجتهاد

إن الكتابة في موضوع تجزئة الاجتهاد ليست التجربة الأولى للباحث، حيث إن رسالته للماجستر كانت تحت عنوان (**تجزئة الاجتهاد وأثرها في الواقع المعاصر للفقه الإسلامي**)[1] وقد كان التركيز فيها على مسألة تجزئة الاجتهاد عند علماء الأصول من حيث التعريف والشروط والخلاف وأدلة كل فريق، مع محاولة لبيان الآثار العامة لهذه المسألة على الواقع المعاصر للفقه الإسلامي، وقد حظي موضوع البحث باهتمام من عدة شخصيات أكاديمية، مما شجع الباحث للمضي في توسيعه، ولذا فإن رسالة الدكتوراه سيكون فيها التركيز على كيفية تفعيل هذه الفكرة بحيث يمكن الاستفادة منها وتطبيقها في الجامعات الحديثة بغية تسهيل الطريق لإنتاج المجتهدين الجزئيين، وبهذا لا تبقى المسألة حبرا على ورق من غير السعي في بحث سبل الاستفادة منها بقدر الإمكان.

---

[1] عمر كلش، **تجزئة الاجتهاد وأثرها في الواقع المعاصر للفقه الإسلامي**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستر في أصول الفقه، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

ومن الباحثين في أصول الفقه الذين تكلموا في مسألة تجزئة الاجتهاد د. عبد الوهاب خلاف في كتابه (**علم أصول الفقه**) [٢]، إلا أن رأيه في هذا الكتاب جاء مخالفا لما قرره جمهور العلماء من القول بتجزئة الاجتهاد، حيث إنه رفض التجزئة واعتبر أن الاجتهاد لا يتجزأ؛ أي أنه لا يتصور أن يكون العالم مجتهدا في أحكام الطلاق مثلا وغير مجتهد في أحكام البيع، ومن الواضح من عنوان رسالة الباحث أنه اختار قول الجمهور وهو يسعى في هذه الرسالة للبحث عن سبل تطبيقه وتفعيله، ومع هذا فإن الباحث سيعرض في رسالته رأي المانعين للتجزئة مع أدلتهم للنظر فيما قالوه ومقارنته مع ما قاله الجمهور.

ومن الدراسات المعاصرة التي تتعلق بموضوع تجزئة الاجتهاد فقط من غير تطرق إلى المناهج الجامعية وما يتعلق بها، البحث الذي كتبه الدكتور محمد حسن هيتو تحت عنوان (**الاجتهاد وأنواع المجتهدين**)[٣]، حيث كتب عن الاجتهاد ومراتبه الخمس، وشروط المجتهد التي يحتاجها بالتفصيل، ثم تطرق إلى مسألة التجزؤ في الاجتهاد، إلا أنه لم يتوسع فيها بالتفصيل. إن ما كتبه الدكتور مختلف عما سيفعله الباحث، حيث لم يضمن كتابه دراسة لواقع الاجتهاد المعاصر أو حلولا للمشاكل التي يواجهها طلاب الفقه والأصول، كما أنه لم يبحث مسألة تجزئة الاجتهاد بهدف اتخاذها ركيزة للاجتهاد عند المتخصصين في الفقه والأصول، وغير ذلك من الأمور التي سيحرص الباحث على تضمينها في بحثه.

وقد كتب الدكتور حسن الترابي في كتابه المسمى (**قضايا التجديد، نحو منهج أصولي**) عن تجديد الفقه وأصوله، وذلك بعد أن تحدث عن تجديد الدين، وأهمية ومشكلات التجديد، إلا أن آراءه في هذا الكتاب لم تكن موافقة لما هو مقرر عند العلماء، حيث اعتبر أن علم أصول الفقه لم يعد صالحا لهذا الزمان، وكان رأيه هذا واضحا من خلال انتقاده لتعريف القياس الذي ذكره الأصوليون، وطالب في المقابل بإلغاء هذا التعريف وجعل القياس

---

[٢] عبد الوهاب خلاف، **علم أصول الفقه** (الكويت: دار العلم، ط٢٠، ١٩٨٦م).

[٣] محمد حسن هيتو، **الاجتهاد وأنواع المجتهدين** (الكويت: المجلة التربوية، جامعة الكويت، ديسمبر ١٩٨٥م) العدد ٤.

فطريا غير منضبط بالقواعد التي حددها الأصوليون. إن مثل هذه الأفكار في الحقيقة ليست هي الحل للتجديد ولا لإنتاج أفذاذ يواجهون المشاكل الطارئة بالعلم والحكمة، بل إن هذا الرأي وأمثاله يسبب عدم انضباط القياس، وجعله مرتبطا بمجرد الرأي من غير معاير وضوابط واضحة. لهذا فإن الباحث يحرص في ما يدلي به من الأفكار في هذا البحث أن يكون له أصل يعتمد عليه معترف به عند علماء الأصول، ومنه ينطلق ليجد الأطر المناسبة لتنفيذ هذه الفكرة[٤].

وقد كتب الدكتور يوسف القرضاوي كتابا سماه (**الاجتهاد في الشريعة الإسلامية)** حيث تطرق فيه لموضوع تجزئة الاجتهاد مبينا شروطها باختصار ومعتبرا أن شهادات الماجستر والدكتوراه فيها مظنة اجتهاد، إلا أنه عند الكلام عن شروط الاجتهاد –في الكتاب نفسه– أتى ببعض الآراء التي لا تتوافق مع ما قرره أئمة أصول الفقه، حيث اعتبر أن معرفة مواضع الإجماع لمن يريد الاجتهاد هو من الأمور المختلف فيها بناء على أن حجية الإجماع مختلف فيها، مشيرا بذلك إلى خلاف النظام وغيره، كما اعتبر أن الإجماع يمكن إبطاله بإجماع آخر، بل يمكن الاجتهاد بخلاف الإجماع النقلي والإتيان برأي يخالفه، لكن رأيه هذا يعني أن الإجماع ليس دليلا قطعيا، وهذا لا يوافق عليه أئمة أصول الفقه المعتبرين [٥]. إن الباحث سيعتمد في بحثه عند دراسة شروط التجزئة على ما قرره أئمة أصول الفقه متجنبا الآراء التي تثير الجدال بين الباحثين، مما يكسب نتيجة البحث قبولا واسعا، ويفتح المجال إلى الاستفادة منه وتطبيقه في الجامعات المختلفة.

ومن الدراسات المعاصرة ما كتبه قاضي محكمة الاستئناف بالهيئة القضائية بالسودان، الخواض الشيخ العقاد، في كتابه الذي سماه (**الاجتهاد والتجديد في الشريعة الإسلامية،**

---

[٤] حسن الترابي، **قضايا التجديد: نحو منهج أصولي** (الخرطوم: معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، ١٤١١هـ/١٩٩٠م).

[٥] يوسف القرضاوي، **الاجتهاد في الشريعة الإسلامية** (الكويت: دار القلم، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م).